نشرة

الحملة المدنية للإصلاح الإنتخابي

عدد: ٣ شهر: ايلول

في هذا العدد:

افتتاحية..... ص ١
من اعضاء الحملة..... ص ١
تحقيق حول النظام النسبي..... ص ٢
وقفة مع الاصلاح ..... ص ٦
نشاطات متفرّقة..... ص ٧
نشاطات مناطقيّة ..... ص ٧
نشاطات الحملة..... ص ٨

أن تدير الانتخابات.. لا أن تُدار

هدفت دعوة الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي إلى التجمّع أمام وزارة الداخلية والبلديات (الجهة المعنية بإدارة وتنظيم الانتخابات حتى الآن) للضغط عليها من أجل تضمين مسوّدة مشروعها لقانون الانتخابات، «الهيئة المستقلة المنظمة للانتخابات» التي أسقطتها الوزارة، وأبقت على هيئة الإشراف (التي تم تشكيلها في القانون رقم ٢٠٠٨/٢٥ وإن مع صلاحيات أكبر).

إقرار هذه الهيئة بالنسبة لنا، ضرورة وحاجة ملحة، خصوصاً في بلد مثل لبنان (والتي تعتمدها ١١٨ دولة في العالم) ، حيث كان التشكيك دوماً حاضراً بنتائج الانتخابات (دور الوزير، نقل نفوس، التجنيس الانتخابي...)، وبالتالي بالسلطات التي تشكّلت على أساسه (البرلمان والحكومة..). إن المطالبة بهذا المبدأ ليس «ترفاً انتخابياً»، بل يعدُّ من صميم إدارة العملية الانتخابية. وهو ليس تفصيلاً ثانوياً. فماذا لو كان النظام الانتخابي جيداً ،والإنفاق منظماً، والإعلام متساوياً. بينما الجهة المعنية بإدارة الانتخابات وتنظيمها غير محايدة وغير شفافة ومشكوك في مصداقيتها؟ إذ إن غالباً ما تتشكل السلطة من قبل مَن فازوا بالانتخابات حيث يميلون دائماً إلى الحفاظ على وضعهم لا بل تعزيزه (عبر إستغلال موارد السلطة). ومن هنا كان ينطلق تساؤلنا الدائم عن إسم وزير الداخلية الجديد وحيادية الحكومة؟

الانتخابات لا تختصر بورقة وصندوق الاقتراع...هي أبعد وأهم من مجرد عملية «ميكانيكية»...هي الوسيلة الأفضل لسماع صوت الناس ..على أن يصل بشكل ديموقراطي.

والهيئة التي نطالب باقرارها الان لتنظم وتدير جميع الجوانب المتعلّقة بالانتخابات النيابية لسنة ٢٠١٣ ليست امرا مستحيلا، فها هي تونس افضل مثال ان كان من حيث الوقت والصلاحيات والمهام.

هدفنا الهيئة المستقلة... تحقيقاً للديموقراطية

هدفنا الهيئة المستقلة... تكريساً للشرعية

هدفنا الهيئة المستقلة... تأميناً للحيادية

الوقت ما زال سانحاً لإنشائها... فهل من يستجيب؟

روني الأسعد
منسق الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي

نحو المواطنيّة
nahwa al-muwatiniya

تأسست جمعية "نحو المواطنية" خلال فترة حساسة وحيوية من تاريخ لبنان. وكانت انطلاقتها مبنية على قناعة الأعضاء المؤسسين، بأن التغيير السياسي الإيجابي لن يتحقق، إلا من خلال إشراك المجتمع في عملية صناعة القرار. دأبت الجمعية في الأيام الأولى على زيادة مشاركتها في مبادرات المجتمع المدني والتحالفات المناصرة للإصلاح السياسي والدفاع عن حقوق الإنسان.

تطور عمل الجمعية وازدادت معرفتها بالبيئة المحيطة، ونمت علاقتها بالمجتمع المدني والمجتمع اللبناني ككل. عملت الجمعية على تصميم عدة مشاريع وتطبيقها، هدفت من خلالها الى زيادة معرفة المجتمع اللبناني والشباب خصوصاً بالأدوات التي يستطيعون استخدامها في الدفاع عن حقوقهم والمطالبة بها. وشملت هذه المبادرات تواصل الشباب مع البلدية، والإصلاح الانتخابي وتعزيز مفهوم المواطنية في المنهج التربوي، والحوار. وقد بدأت الجمعية في مطلع العام ٢٠٠٧ بالانخراط في النشاط الإصلاحي من بوابة التشريع، حيث عملت مع استشاريين قانونيين من أجل تعديل قانون الإثراء غير المشروع، والضغط من أجل تمريره. ثم قامت الجمعية بتأسيس "مرصد الأداء النيابي اللبناني"، وهو بوابة الكترونية وقاعدة معلومات، تسمح للناخبين ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الأخرى، بالوصول إلى معلومات واضحة ودقيقة عن أداء البرلمانيين على مستويي التشريع والرقابة.

تحقيق حول
النظام النسبي

لمّا كنا نحن اعضاء«الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي» من المبادرين الأوائل الذين طرحوا وتبنّوا مبدأ النسبية في القوانين الانتخابية اللبنانية لاسيما النيابية منها، وبعد سنوات من العمل مع فئات المجتمع كافّة، والضغط على الجهات السياسية من أجل اعتمادها وإقرارها،

ها نحن نتابع اليوم الحديث المتنامي عن ايجابيات النسبية، والاقتراحات التي تتبنى هذا المبدأ، وتتحدّث عن ضرورة اعتماده. انطلاقاً من ذلك، ومن أجل إحاطة قارئ هذه النشرة بأكبر قدر ممكن من المعلومات عن النسبية، وكذلك الاقتراحات بخصوصها، سوف نقوم بعرض الاقتراحات المتداولة بشكل سريع، كما سنعمل على ذكر الأسباب الموجبة التي دفعت الحملة لتبني الاقتراح الموجود في مسودة القانون الانتخابي الذي قدّمته إلى مجلس النواب منذ فترة، والذي كانت قد اعدّته بالتعاون مع مجموعة من الخبراء والقانونيين.

كما سنحاول تسليط الضوء على حسنات الكوتا النسائية التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الذي نقترحه ونطالب باعتماده، على االرغم من الحملة المضادة التي كانت، وما زالت، موجودة حول هذه الآلية.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من الجمل الواردة في الاقتراحات أدناه، مقتطعة حرفياً من النص القانوني الذي وردت فيه.

اقتراح الباحث حسن سعد – ٢٠١١

النظام: نظام نسبي

التقسيم الإداري: ست محافظات وهي:

الدائرة الأولى: بيروت

الدائرة الثانية: جبيل، كسروان، المتن الشمالي، البترون والكورة

الدائرة الثالثة: بعبدا، عاليه، الشوف وجزين

الدائرة الرابعة: صيدا، الزهراني، صور، النبطية، بنت جبيل، مرجعيون وحاصبيا

الدائرة الخامسة: عكّار، المنية، الضنية، طرابلس، زغرتا وبشرّي

الدائرة السادسة: بعلبك، الهرمل، زحلة، البقاع الغربي وراشيا

شكل اللوائح: لوائح على أساس لبنان دائرة واحدة مناصفة بين المسيحيين والمسلمين ومن المحافظات كافة أو محافظتين على الأقل.

تلغى لا حقاً الترشيحات الفردية التي لم تنضوِ في أي لائحة.

لائحة مقفلة مع صوتين تفضيليين لمرشحين من داخل اللائحة ولمحافظتين مختلفتين.

يتم الاقتراع بواسطة قسيمة الاقتراع المعدة سلفاً.

عملية احتساب المقاعد: يتم العد على ثلاث مراحل: تشمل:قسائم الاقتراع لوائح، الأصوات التفضيلية للمرشحين، ترتيب الفائزين عن المحافظات.

اقتراح دولة الرئيس نجيب ميقاتي الذي تقدّم به إلى هيئة الوزير السابق فؤاد بطرس العام ٢٠٠٦:

النظام: نظام مختلط (نسبي – أكثري)

التقسيم الإداري: خمس محافظات أو خمس دوائر كبرى تعتمد النظام النسبي مقسّمة إلى ٣٢ دائرة صغرى- الأقضية تعتمد النظام الأكثري.

تقسيم المحافظات:

محافظة بيروت

محافظة جبل لبنان

محافظتا الشمال وعكّار

محافظتا بعلبك- الهرمل والبقاع

محافظتا الجنوب والنبطية

على أن يُنتخب نصف أعضاء مجلس النواب على أساس النظام النسبي، والنصف الآخر على أساس النظام الأكثري.

شكل اللوائح: لوائح مقفلة مدرجة حسب الترتيب الأبجدي لأسماء المرشحين.

مكتملة أو غير مكتملة

مع إمكانية الناخب إعلان تفضيله مرشحاً واحداً فيها

اعتماد بطاقات معدّة سلفاً

في عملية احتساب المقاعد:

- المرحلة الأولى: توزيع المقاعد على اللوائح.
- المرحلة الثانية: توزيع المقاعد على المرشحين بحسب الصوت التفضيلي.

ويفوز بالدوائر الصغرى المرشح الذي نال أكبر قدر من الأصوات (أكثر من ٥١٪ من الأصوات الصحيحة).

اقتراح معالي وزير الداخلية والبلديات السابق الاستاذ زياد بارود – ٢٠١١ :

النظام: نظام نسبي

التقسيم الإداري: ١٥ دائرة انتخابية وهي:

الدائرة الأولى: عكّار

الدائرة الثانية: طرابلس، المنية الضنية

الدائرة الثالثة: زغرتا، بشري، البترون، الكورة

الدائرة الرابعة: بعلبك الهرمل

الدائرة الخامسة: زحلة

الدائرة السادسة: راشيا، البقاع الغربي

الدائرة السابعة: جبيل، كسروان

الدائرة الثامنة: المتن

الدائرة التاسعة: بعبدا، عاليه

الدائرة العاشرة: الشوف

الدائرة الحادية عشرة: صيدا، جزين، الزهراني

الدائرة الثانية عشرة: النبطية، مرجعيون، حاصبيا

الدائرة الثالثة عشرة: صور، بنت جبيل.

الدائرة الرابعة عشرة: بيروت١ وتشمل: (الأشرفية، الرميل، المدوّر، المرفأ، الصيفي، الباشورة).

الدائرة الخامسة عشرة: بيروت ٢ وتشمل: (راس بيروت، دار المريسة، ميناء الحصن، زقاق البلاط، المزرعة، المصيطبة).

شكل اللوائح: لوائح مرتّبة مسبقاً مع إمكانية استعمال صوتين تفضيليين لمرشحين من جنس واحد، وصوت تفضيلي لمرشح من جنس آخر، على أن يكونوا مرشحين عن أقضية مختلفة (انطلاقاً من مبدأ الحفاظ على هدف الكوتا النسائية).

مع اعتماد بطاقات معدّة سلفاً.

في عملية احتساب المقاعد: يتم على مرحلتين للائحة وللأصوات التفضيلية.

اقتراح وزارة الداخلية والبلديات

النظام: نسبي

تقسيم الدوائر: طرحت الوزارة ٦ تقسيمات مختلفة للدوائر تتراوح بين ال١٠ و ١٤ دائرة، يمكنكم الاطلاع عليها عبر زيارة موقعها الالكتروني : www.moim.gov.lb

شكل اللوائح: لوائح مفتوحة ومكتملة مع كوتا نسائية وردت في القانون ككوتا جندرية.

- في عملية احتساب المقاعد: يتم جمع المرشحين كافة ضمن لائحة واحدة بالترتيب، من المرشحين الذي حصلوا على أصوات تفضيلية أكثر إلى الأدنى، على أن يفوز المرشح ذو الصوت التفضيلي الأعلى ضمن الكوتا الطائفية والمناطقية، ودائماً ضمن حصة اللائحة من المقاعد.

اقتراح الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي – ٢٠١١ :

النظام: نظام نسبي

التقسيم الإداري: دوائر متوسطة أي يوازي عدد مقاعدها نحو ٢٠ (للحملة ثلاثة اقتراحات متعلّقة بالتقسيم الإداري أو الدوائر الانتخابية).

شكل اللوائح: لوائح مقفلة، ترتّب مسبقاً، مكتملة أو غير مكتملة حيث لا يجوز للوائح غير المكتملة أن يقل عدد المرشحين فيها عن ثلثي عدد المقاعد المخصصة للدائرة.

تحصل اللائحة على نسبة من الأصوات توازي نسبة الأصوات الصحيحة التي حصلت عليها. تتوزّع المقاعد وفق قاعدة الكسر الأكبر على أن تكون العتبة الانتخابية ٥٪.

تعتمد البطاقات المعدّة سلفاً

كما يجب أن تضم اللائحة من بين أعضائها نسبة لا تقل عن ٣٣،٣٣ ٪ من النساء، على أن تدوّر الكسور التي تعادل أو تتجاوز النصف، كما يجب على اللوائح أن تحرص عند ترتيب الأسماء على وجود امرأة من بين كل ثلاثة رجال كحد أدنى .

في عملية احتساب المقاعد: تحصل عملية الفرز على مرحلة واحدة توزّع من خلالها نسبة الأصوات الصحيحة بين اللوائح المتنافسة بنسبة توازي عدد الأصوات التي حصلت عليها كل لائحة.نماذج التقسيم الاداري الذي تقترحه الحملة:

النموذج الأول
5 دوائر

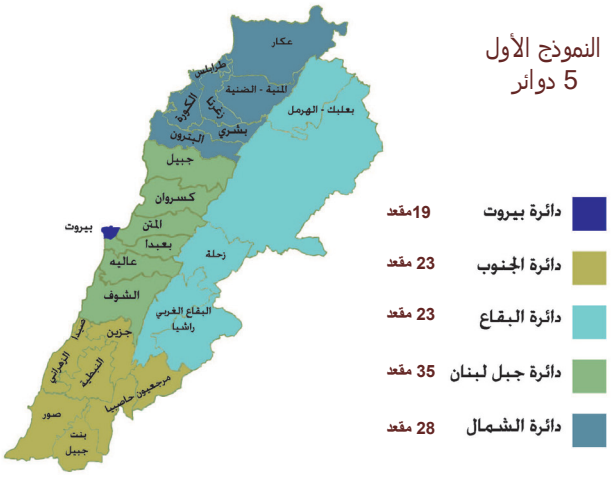

النموذج الثاني
6 دوائر

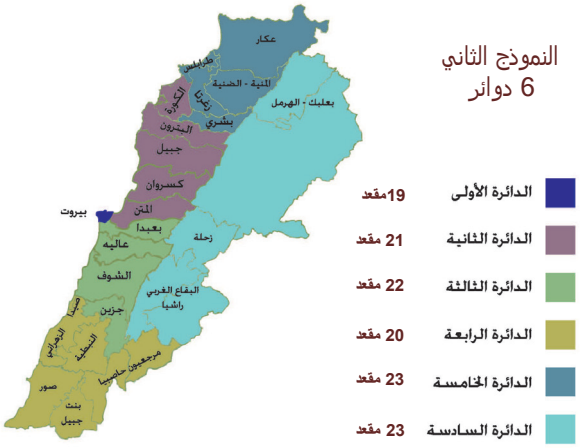

النموذج الثالث
6 دوائر

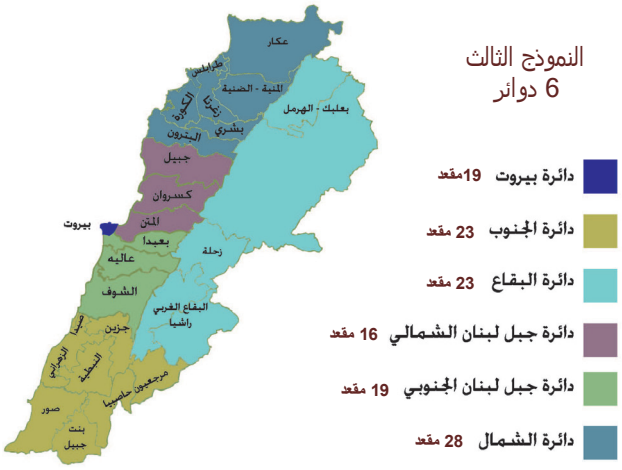

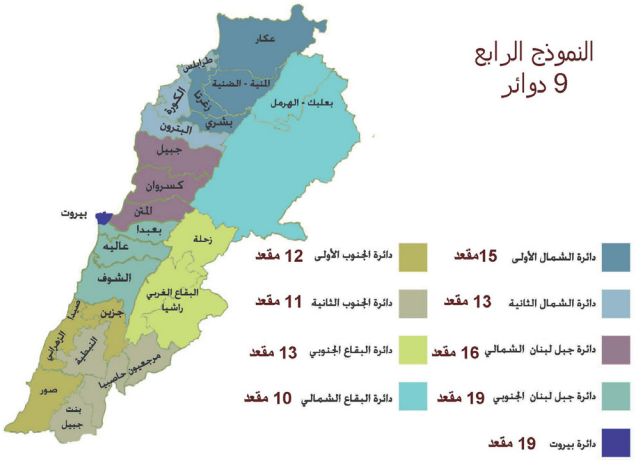

لماذا النظام النسبي؟

لانّه يؤمن دقّة وعدالة في التمثيل، ويحافظ على التنوّع في ظل التركيبة اللبنانية.
كما انّه يشجّع الأقليات على الترشّح والانتخاب، وبالتالي المشاركة في الحياة السياسية.
يعطي اللائحة عدداً من المقاعد توازي النسبة التي حصلت عليها من الأصوات حيث لا تضيع أصوات الأقليات.

لماذا الدوائر المتوسطة؟

لأنها تؤمّن ديناميكية تغيير بحدّها الأدنى.

- تشكّل مرحلة انتقالية من دوائر صغرى (قضاء) وصولاً إلى لبنان دائرة انتخابية واحدة.
- تشجّع على بناء تحالفات بين الأحزاب والتجمّعات السياسيّة، ما يحدّ من الخطاب السياسي المتعصّب ويحدّ من الشخصانية في العملية الانتخابية.
- تساهم في تحويل الانتخابات من «تصويت للأشخاص» إلى «تصويت للأفكار» وللبرامج السياسية.
- لأنّ المبدأ العام المرافق لتطبيق نظام التمثيل النسبي، يظهر أنّه كلّما كبرت الدائرة الانتخابيّة، ارتفعت قدرة المجموعات الصغيرة على الوصول إلى مجلس النواب.
- بالمقارنة مع الدوائر الصغيرة أو الدوائر الفردية، يضعف هذا النموذج من حدّة الزبائنية السياسية، التي سيصعب على المروّجين لها الوصول إلى البرلمان لمجرّد أنهم قدّموا «الخدمات» لأبناء دائرتهم الصغيرة أو لأبناء مذهبهم.
- تؤمّن الدوائر المتوسطة المساواة بين الناخبين اللبنانيين (قيمة صوت الناخب).

لماذا اللوائح المقفلة؟

لأنّها تشجّع على بناء البرامج.
وتحفّز الناخب على الاقتراع للائحة وليس لفرد.
ولا تؤدي إلى معارك فردية بين المرشحين ضمن اللائحة الواحدة.

لماذا حددت العتبة الانتخابية بـــ ٥ ٪؟

انّ العتبة الانتخابية هي نسبة أصوات المقترعين التي يجب على كلّ لائحة الحصول عليها أو على أعلى منها لكي تحصل على مقاعد في دائرة انتخابيّة معيّنة.

عندما تكون العتبة ٥٪ يعني ذلك أن كلّ لائحة تحصل على ٤٪ مثلا من الأصوات لن تحصل على أيّ مقعد.

ان العتبة المتعارف عليها عالمياً تتراوح بين ٠,٥٪ و١٠٪، ولكن عندما تتعدّى العتبة ٥٪ تصفّى المجموعات واللوائح الصغيرة التي تتمتّع بتمثيل مقبول، وهو أمر غير مستحب.

لذا قرّرت الحملة أن تعتمد العتبة الانتخابية بنسبة ٥٪ كي تشجّع الأقليات على المشاركة في العملية الانتخابية وفي الوقت نفسه تمنع تشتت الأصوات بين الأقليات أو المجموعات التي لا تحظى بتمثيل شعبي مقبول.

لماذا الكوتا النسائية بنسبة ٣٣،٣٣ ٪؟

لانّ المشاركة النسائية في الحياة السياسية اللبنانية متدنية جداً.

ولأن الكوتا النسائية تشجّع الأحزاب والقوى السياسية على إشراك المرأة في مراكز صنع القرار، خصوصاً وأنّ المرأة، لاسيما اللبنانية، قد استطاعت النجاح والوصول إلى مراكز حساسة.

إن فكرة الكوتا هي فكرة متطوّرة وليست فكرة مناقضة لمبدأ المساواة كما يسوّق لها البعض.

فهي معتمدة في أكثر من ٨٢ دولة في العالم. وقد أدّى اعتمادها إلى نتائج إيجابية.

هذا وقد أُقرّ مبدأ الكوتا في عدد من الاتفاقيات الدولية، لاسيما اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، مقررات بكين واتفاقية سيداو.

تعتبر الكوتا تمييزاً إيجابياً لا بد من اعتماده في لبنان من أجل كسر صورة الأدوار النمطية السائدة في الذهن، حيث تفرز مناصب القرار تلقائياً إلى الرجال، وتعطى النساء الأدوار التنظيمية، وهي فكرة مرحلية تطالب الدول باعتمادها لمرحلة مؤقتة، (عدد معيّن من السنوات)، كي تعوّد الدول والأحزاب على فكرة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وتشجّعهم على إعداد كوادر نسائية.

في الأرقام:

نسبة النساء في المجلس النيابي اللبناني لم تتخطّ الـــ ٤٪ في انتخابات ٢٠٠٩و٩٩ بالمئة منهن زوجات أو أبناء سياسيين.

٥٤١ امرأة وصلن إلى المجالس البلدية والاختيارية فقط في انتخابات ٢٠١٠.

هذا ويسجّل انخفاض شديد في ترشّح ووصول المرأة إلى المجالس النقابية وقيادة الأحزاب.

من هنا جاء إصرار الحملة، ومنذ انطلاقتها في العام ٢٠٠٦، على وجوب اعتماد الكوتا مرحلياً في لبنان، من اجل تشجيع المرأة الفاعلة والمؤهّلة إلى خوض التجارب الانتخابية، لاسيما النيابية منها، كذلك إلى حثّ الفئات المعنية على إشراكها ومساعدتها في كسر الحواجز الموجودة أمامها.

النسبية في الأرقام:

التفضيل بين النظامين الأكثري والنسبي لسنة ٢٠١١ مقارنة بسنة ٢٠٠٥

الأكثري ٢٠٠٥	الأكثري ٢٠١١
٪٣٢	٪٢٢

النسبي ٢٠٠٥	النسبي ٢٠١١
٪ ٥١	٪ ٥٩

اشارة الى أن ١٦ ٪ انقسموا بين «ولا واحدة» أو «لا أعلم» في عام ٢٠٠٥ و ١٤ ٪ لعام ٢٠١١. هذا وقد رفض الإجابة ١٪ من العينة في عام ٢٠٠٥ و ٥٪ منهم في عام ٢٠١١.

ملا حظة: الأرقام مأخوذة من دراسة أعدها مركز آراء للبحوث والاستشارات التسويقية ونشرتها جريدة السفير في ٢٠١١/٠٩/١٥

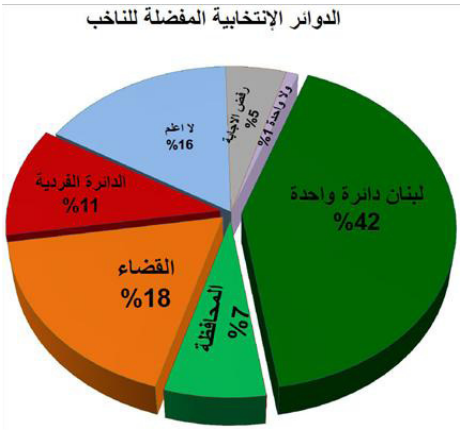

ملا حظات الحملة على شكل النظام الانتخابي الذي تبنته مسودة القانون المقدّمة من قبل وزارة الداخلية والبلديات للانتخابات النيابية المقبلة

في نظام الاقتراع

المضمون	التعليق	الأسباب
نصت مسودة القانون على النسبية	نسبية في الشكل أكثرية في النتيجة	• الدوائر صغيرة (بين ٦ و ١٩ مقعداً في جميع الخيارات المقترحة المتأرجحة بين ١٠ و١٤ دائرة).
مع صوتين تفضيليين - المادة ٩٧ و٩٨	نسبية في احتساب مقاعد اللوائح وأكثرية في اختيار المرشحين. قد لا تستطيع المرأة أن تتمثل من خلال الصوتين التفضيليين -» تمثيل ضعيف جدا للمرأة في البرلمان.	• لأن طريقة إحتسابهم تحابي المرشح على حساب اللائحة، فيتحوّل التصويت التفضيلي للمرشحين المعيار الأساسي لاختيارهم ضمن حصة كل لائحة من المقاعد، ما يؤدي إلى إعطاء النسبية المطروحة مفعولاً أكثرياً. فبحسب مسودة القانون يتم جمع المرشحين كافة ضمن لائحة واحدة بالترتيب من المرشحين الذي حصلوا على أصوات تفضيلية أكثر إلى الأدنى، وبالتالي ينجح المرشح ذو الصوت التفضيلي الأعلى ضمن كوتا الطائفية والمناطقية، ودائماً ضمن حصة اللائحة من المقاعد.
الحاصل الانتخابي (المادة ٩٨)	مشكلة تقنية عند تحديد كيفية احتساب الحاصل الانتخابي	• الحاصل بالنسبة للمسودة هو عدد أصوات المقترعين على عدد المقاعد، في حين أنه يجب أن يكون عدد الأصوات الصحيحة المحتسبة للمقترعين مقسوماً على عدد المقاعد. بالإضافة إلى ان الحاصل الانتخابي في المسودة هو بمثابة العتبة الانتخابية، ما سيؤدي إلى تصفية عدد من اللوائح وإخراجها من دائرة التوزيع في حين انه كان يمكنها الفوز بمقعد في حال لم يتم إخراجها من التوزيع. والمشكلة هنا أن الدوائر صغيرة لجهة عدد المقاعد ما سيؤدي إلى تصفية اللوائح الصغيرة (ففي دائرة انتخابية من ١٠ مقاعد مثلاً يصبح الحاصل الانتخابي يوزاي ١٠٪ من أصوات المقترعين الصحيحة المحتسبة وهي نسبة مرتفعة).

في إطار اللقاءات التي تجريها الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي مع صانعي القرار وممثلي الأحزاب اللبنانيّة في المجلس النيابي، التقت الحملة النائب عن كتلة «الوفاء للمقاومة» علي فيّاض، ووزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي وتناول الحديث رأي كل منهما في أبرز الإصلاحات التي تنادي بها الحملة، لا سيّما بعد تنامي النقاش حول اعتماد النظام النسبي في الانتخابات النيابيّة المقبلة لسنة ٢٠١٣.

بدايةً، أوضح **النائب فيّاض** أنّ المواقف الأوليّة للقوى السياسيّة في ما يتعلّق باعتماد النظام النسبي في الانتخابات النيابيّة لسنة ٢٠١٣ ليست نهائيّة، والدليل أنّه عندما يحين الجدّ تأخذ هذه القوى اتجاهاً مغايراً في التعبير عن مواقفها.

أمّا عن حزب اللّه، فعلّق قائلاً: «لم نعلن موقفاً رسمياً بهذا الشأن حتّى اللحظة، إذ لا يزال موضوعاً للنقاش والتباحث في بيتنا الداخلي ومع حلفائنا، كي نأخذ الاعتبارات كافّة في الحسبان» يشير فيّاض من دون تردّد..

من جهة أخرى، أوضح فيّاض أنّ الحزب كان لديه دائماً على مدى الأعوام الماضية ميل تقليدي لاعتماد النظام النسبي، ولطالما عملت ماكينة الحزب الانتخابيّة على البحث في النسبية، ونظّم المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق في حزب اللّه العديد من ورش العمل لتطوير الآليات التطبيقيّة للنظام النسبي ومعالجة الثغرات التي ينطوي عليها هذا التطبيق. كما تمكّن المركز بالتعاون مع عدد من الخبراء، من إيجاد آليّة تطبيقيّة في ظلّ الحفاظ على التوزيع الطائفي، الأمر الذي يتم تداوله الآن داخل حزب اللّه على أغلب الظن.

وبخصوص الدوائر الانتخابيّة، يؤكّد أن «لا مانع لدى حزب اللّه من أن يكون لبنان دائرة انتخابيّة واحدة أو من اعتماد المحافظات كدوائر انتخابيّة، لكن برأيي كلّما صغرت الدائرة، كلّما بدأ النظام النسبي يفقد ميّزاته التفاضليّة. في ظلّ الدوائر الصغيرة، لا تصبح النتائج قريبة لتلك في النظام الأكثري فحسب، بل ويسمح لأشكال أخرى للنفوذ غير المشروع بأن تمارس تأثيرها على اتجاهات الناخبين».

وعن الكوتا النسائيّة، كان لفيّاض رأي لافت موضحاً أنّ «حزب اللّه مع الديموقراطيّة غير المقيّدة. وأنا شخصياً مع تمثيل النساء في الندوة البرلمانيّة من دون تحفّظ. وحزب اللّه يشجّع على ذلك. إلاّ أنّ مبدأ الكوتا لا يشكّل حلاً في لبنان، إذ قد لا تتوفّر كادرات نسائيّة في بعض الدوائر، فتصبح الكوتا شكليّة، وبالتالي للناخب الحقّ في اختيار مرشّحيه بين نساءٍ أو رجال ولا يجوز تقييد هذه الحريّة».

وبالنسبة للهيئة المستقلّة لتنظيم الانتخابات، يشدّد فيّاض على أنّ استقلاليّتها مسألة تتوافق أكثر وحياديّة العمليّة الانتخابيّة وإبعادها عن أي تأثير سياسي.

أمّا لجهة خفض سنّ الإقتراع، فأوضح فيّاض أنّ كتلة الوفاء للمقاومة هي أوّل مَن اقترح هذا المبدأ على المجلس النيابي ولا تزال الكتلة تؤيّده وتطالب بإقراره.

امّا عن اقتراع غير المقيمين فللنائب فيّاض رأيه الخاص حيث يرى أن تحقيق المساواة بين المرشحين لن تكون ممكنة في الخارج خصوصاً في ظل السياسات التي تمارسها الدول على اتجاهات سياسيّة معيّنة، ما يصعّب ضمان استقلاليّة العمليّة الانتخابيّة.

في الوقت نفسه، يوضح فيّاض قائلاً: «بما أنّ اقتراع المغتربين قد أقرّ، فذلك يعني أنّ المسألة الآن مرتبطة بالقدرة الإجرائيّة على تنفيذها، ولديّ شكوك كبيرة بخصوص قدرة الأجهزة اللبنانيّة على تنفيذها».

وعلى مقلب لوجستيّة إدارة العمليّة الانتخابيّة، يشدّد فيّاض على ضرورة أن يخضع المرشّح للمساءلة في ما يتعلّق بالإنفاق على حملته الانتخابيّة. ولا ينبغي التساهل في هذا الأمر، على الرغم من أنّ ضعف أجهزة الدولة يؤدّي في معظم الأحيان إلى الإمعان في خرق سياسات ضبط الإنفاق الانتخابي.

كما وبالتوازي مع وضع سقف للإنفاق الانتخابي، يدعو فيّاض إلى تنظيم الإعلام والإعلان الانتخابيين عبر تطوير مستمر للقانون، كي يسمح بتكافؤ الفرص بين المرشّحين. ويدعو فيّاض إلى «إقفال المسارب أمام الإحتيالات المباشرة وغير المباشرة التي تعتمدها الأحزاب على مدار الوقت، وخصوصاً خلال السنوات الأربع الفاصلة بين دورة انتخابيّة وأخرى».

وبالنسبة للبطاقة الانتخابيّة المعدّة سلفاً، يرى فيّاض أنّها ضروريّة، خصوصاً فيما لو اعتمد النظام النسبي على أساس اللائحة المقفلة، «فهذه البطاقة ستحلّ الكثير من الإشكالات وتدعّم شفافيّة الانتخابات».

هذا وقد أكّد **معالي وزير الأشغال العامة الأستاذ غازي العريضي** على أنه والجهة التي يمثّل كانوا من أوائل الفئات التي دعت وطالبت بالنسبية منذ أيام كمال جنبلاط حيث كانت الظروف السياسية والوطنية حينها تسمح بذلك على عكس الظروف الراهنة التي تضع المحاصصة الطائفية والمذهبية في واجهة الصراع السياسي والإنتخابي، وأضاف قائلا «لقد اعتدنا على السلطات المتعاقبة أن تضع القانون الذي يمثلها ويحفظ لها تمثيلها مما يعني أنّ من حق الأطراف الأخرى أن تعمل على المحافظة على تمثيلها خصوصاً وأن النظام النسبي يمكن أن يخيف بعض الجهات السياسية الحالية.»

وعن الكوتا النسائية، إعتبر العريضي أنّ تمثيل النساء ممكن أن يحصل من دون فرض أي كوتا خاصة لذلك «نحن ضد الكوتا النسائية» بحسب قوله و»موقفي هذا ليس ضد النساء إنّما ضد رجالات السياسة التي تشكّل اللوائح الإنتخابية اليوم والتي تستطيع أن ترشّح النساء فالقانون لا يمنع ذلك، إذن لما المزايدة من قبل البعض والمطالبة بفرض كوتا نسائية على انفسهم.»

أمّا في ما يخص خفض سن الإقتراع، فأكد أنّه ومن يمثّل مع مبدأ خفض سن الإقتراع وقد تمثّل ذلك في إصدار قرار في الجلسة العمومية للحزب الإشتراكي التي أجريت مؤخّراً والتي خفض فيها سن الإقتراع إلى ١٨ عاماً وطالب بوجوب إتخاذ قرار سياسي جامع يقضي بإقرار هذا البند وإلا فلن يقرّ في الوقت القريب، تماماً كموضوع إقتراع غير المقيمين اللبنانيين الذي يعتبر حق من حقوق المواطن اللبناني الذي يجب أن تؤمنه الدولة له.

وفي ما يخصّ الهيئة المستقلّة، إعتبر العريضي أنّها نقطة إيجابية ممكن تنفيذها إذا ما أرادت الأطراف السياسية ذلك، حيث رأينا في الانتخابات السابقة هيئة إشراف على الحملات الإنتخابية لكننا لم نرَ فاعليّة في أدائها نظراً لعدم تحصينها من التدخلات السياسية والغير سياسية.

وبالنسبة للبطاقات المعدة سلفا فقد اكد العريضي انها ضرورة في حال اعتماد النظام النسبي اما في حال اعتماد نظام آخر فتناقش الفكرة في حينها

نشاطات الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي

عقدت الحملة المدنية للإصلاح الانتخابي لقاءين خاصين بالأحزاب اللبنانية، ناقشت فيهما «اقتراع غير المقيمين اللبنانيين وخفض سن الاقتراع»، «إضافة إلى الهيئة المستقلة المنظمة للانتخابات: تشكيلها، مهامها وطريقة عملها». تخلل اللقائين عرض مفصّل للنقاط الإصلاحية المذكورة أعلاه، واقتراح الحملة في ما يخص هذه المواضيع، إضافة إلى عرض جداول حول الدول التي تعتمد هذه الإصلاحات لاسيما الهيئة المستقلّة وأهمية اعتمادها من أجل تحقيق انتخابات حرّة ديمقراطيّة وشفافة.

هذا وقد دارت نقاشات موسّعة مع الحاضرين حول آرائهم ومواقفهم المتعلّقة بالنقاط المطروحة.

المؤتمر الصحافي للحملة في قصر الأونيسكو

عقدت الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي مؤتمراً صحفياً ظهر يوم الخميس ٢٢ أيلول ٢٠١١ في قصر الأونيسكو لتوضيح مفهوم النسبية أمام الرأي العام، ومناشدة جميع الأفرقاء المعنيين بهذا الملف عدم تشويه مفهومها في أذهان المواطنين، والمطالبة بتضمين قانون الانتخابات المعدّ من قبل وزارة الداخليّة الإصلاحات الانتخابيّة الضروريّة لا سيّما إنشاء هيئة مستقلّة منظمة للانتخابات، خفض سنّ الاقتراع والترشّح واقتراع اللبنانيين غير المقيمين، بالإضافة إلى عدد من الإصلاحات الأخرى.

حضر المؤتمر سفيرا هولندا والمكسيك، وممثلون عن الاتحاد الأوروبي والسفارات الفنلنديّة والفرنسيّة والألمانيّة، إلى جانب عدد من ممثلي المؤسسات الدوليّة والمحليّة والصحافيين.

ألقى بيان الحملة الأمين العام للجمعيّة اللبنانيّة من أجل ديموقراطيّة الانتخابات الأستاذ أسامة صفا وأعلن عن التجمّع الذي تعدّه الحملة أمام وزارة الداخليّة من أجل المطالبة بإقرار الهيئة المستقلّة لتنظيم الانتخابات.

تجمّع الحملة أمام وزارة الداخليّة

كما وعدت، نفذت الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي تجمعاً أمام وزارة الداخليّة والبلديّات للمطالبة بإقرار الهيئة المستقلّة لتنظيم الانتخابات، الإثنين ٢٦ أيلول ٢٠١١. وفي ما يأتي بعض صور التجمّع:

كما علّقت الحملة لافتة على مبنى «زيكو هاوس» تطالب المعنيين باعتماد هيئة مستقلة للانتخابات في لبنان.

الحملة تلتقي المدوّنين وتطلق «بالنسبيّة لبكرا شو؟»

عقدت الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي لقاءً خاصاً مع المدوّنين اللبنانيين تحت عنوان «التدوين من أجل الإصلاح» يوم السبت في ١٠ أيلول ٢٠١١.

ضمّ اللقاء عدداً من المدوّنين الناشطين وأعضاء من الحملة، حيث تعرّف المدوّنون إلى الحملة وأهدافها والإصلاحات التي تنادي بها، لا سيّما اعتماد النظام النسبي في الانتخابات النيابيّة لسنة ٢٠١٣. ودار النقاش حول كيفيّة تشكيل «لوبي» إلكتروني ينادي باعتماد النسبيّة ويؤثّر إيجابياً في الرأي العام اللبناني عبر استخدام مواقع الإعلام الاجتماعيّة الإلكترونيّة.

وبعد الاتفاق على اطر التعاون وآلياته، أطلقت الحملة مدوّنة عن النسبيّة تحت عنوان «بالنسبيّة لبكرا شو؟»، توفّر المعلومات الضروريّة عن مفهوم النسبيّة، وتخصّص مساحة حرّة للنقاش. هذا ويستمر التعاون مع المدونين كمحاولة منهم ومن الحملة لنشر الوعي الانتخابي لاسيما حول النظام النسبي خصوصاً بعد ارتفاع وتيرة النقاش حول إيجابيات اعتمادها في الانتخابات النيابية المقبلة وسلبياته.

يمكنكم تصفّح المدوّنة عبر الضغط على الرابط الإلكتروني الآتي:
http://nesbiya.blog.com

نشاطات متفرّقة:

ضمن سلسلة لقاءاتها وحراكها الدؤوب لحشد التأييد والمناصرة للإصلاحات الانتخابيّة التي تنادي بها، عقدت الحملة المدنيّة للإصلاح الانتخابي في الآونة الأخيرة لقاءات عدّة مع سياسيين ونوّاب ووزراء ورؤساء كتل نيابيّة وممثلين عن الأحزاب السياسيّة. ولأنّ النقاش حول اعتماد النظام النسبي أو عدمه احتدم في الآونة الأخيرة، تميّزت لقاءات الحملة مع المعنيين بالتشديد على ضرورة اعتماد النظام النسبي وإقراره قبل سنة على الأقل من تاريخ إجراء الانتخابات في ٢٠١٣ وفق الدائرة الانتخابيّة المتوسّطة، من أجل تحقيق الأهداف المرجوة من النظام النسبي.

الشخصيات والهيئات السياسية التي التقت بها الحملة خلال الأشهر القليلة الماضية

- فخامة رئيس الجمهوريّة العماد ميشال سليمان
- وزير الداخليّة مروان شربل
- رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة
- الوزير السابق يوسف سعادة
- النائب محمّد رعد
- النائب سمير الجسر
- النائب أحمد فتفت
- النائب هادي حبيش
- النائب سامي الجميّل
- النائب أمين وهبة
- الوزير السابق زياد بارود
- السيّدة حياة إرسلان
- حكومة الظلّ الشبابيّة

نشاطات مناطقيّة:

تحصيناً لانتشارها المناطقي، عقدت الحملة عدداً من اللقاءات المناطقية مع عدد من الجهات المهتمة بعملية الإصلاح الانتخابي وتطوير قانون الانتخابات النيابية.

تمثّلت هذه اللقاءات بـــ:

لقاء مع ممثلي وسائل الاعلام في الجنوب حيث عرضت الحملة معهم الاصلاحات الانتخابية التي تتبناها خاصة النسبية وقد لاقت من الحضور تأييداً واضحاً وقد تمّ الاتفاق على ايجاد آليات تواصل مستقبلية،

كما نظّمت الحملة محاضرة حول الاصلاحات الانتخابية في مدينة بعلبك حضرها فعاليات المنطقة عرضت خلالها المبادىء الاصلاحية التي تطالب بها لاسيما مبدأ حيادة السلطة في ادارة

وتنظيم العملية الانتخابية ومبدأ التمثيل النسبي في ظل الدوائر المتوسطة او الكبرى.

هذا وقد عقدت الحملة ورشتي عمل حول الاصلاحات والانظمة الانتخابية في كل من الشمال – طرابلس والجنوب – صور حضرها عدد من اصدقاء واعضاء الجمعية اضافة الى فعاليات المنطقة وممثلين عن الاحزاب السياسية والبلديات، نوقشت خلالهما ميزات وسلبيات النظام النسبي وعدد من الانظمة الاخرى اضافة الى عرض الاسباب الموجبة التي دفعت بالحملة للمطالبة بسلسلة الاصلاحات التي تعمل على ادخالها على قانون الانتخابات النيابية المقبل.

إضافة إلى اجتماع خاص بلجان المناطق الخاصة بالحملة هدف إلى عرض ومناقشة استراتيجية وخطة العمل المستقبلية التي ناقشتها اللجنة التسييرية في ١٤ تشرين الاوّل ٢٠١١